الأمـم المتحدة

S/2020/1020




Distr.: General
16 October 2020
Arabic
Original: English

## رســــالة مؤرخة 15 تشـــرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشـرفني أن أشـير إلى الفقرة 11 من قرار مجلس الأمن 2320 (2016) بشـأن تعزيز الشـراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بقضايا السلام والأمن، التي طلب المجلس فيها أن أقدم إليه تقريرا عقب إنجاز تقييم للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ولهيكل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي وقدرته على تلبية الاحتياجات المتزايدة في مجال الشراكات.

وقد وقع الاختيار على رئيس فريق مســتقل، هو ســعيد جينيت، ليقود إجراء هذا التقييم. ووفر له الدعم فريق مشترك بين الإدارات ضم ممثلين عن إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام وإدارة الدعم العملياتي ومفوضـية الأمم المتحدة لحقوق الإنسـان ومكتب تنسـيق الشـؤون الإنسـانية ومكتب التنســيق الإنمائي. وتألّف فريق اســتشــاري أوســع نطاقا في نيويورك من إدارة التواصــل العالمي وإدارة الاسـتراتيجيات والسـياسـات الإدارية ومسـائل الامتثال ومكتب مكافحة الإرهاب ومكتب المسـتشـار الخاصـة لشــؤون أفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمســاواة بين الجنســين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

### تطوُّر الشراكة

ســلّم فريق التقييم بأن الشــراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي هي إحدى أهم العلاقات في الوقت الحاضر، ولا سيما في ميدان السلام والأمن. وأكد أن ثمة توافقا واسعا في الآراء على أن وجود شراكة قوية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أمر جوهري في مواجهة مجموعة التحديات التي تواجه الســلام والأمن في أفريقيا. ولاحظ فريق التقييم في هذا الصــدد أن معظم الشــركاء يعتبرون الإطار المشــترك لعام 2017 بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشـراكة في مجال السـلام والأمن يعد أداة هامة للأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضــية الاتحاد الأفريقي في تعميق تعاونهما. وأكد أيضــا أن الجهود التي تبذلها القيادة الحالية في كلتا المنظمتين لتعميق الشراكة تحظى بتقدير واسع النطاق. غير أن العديد من المحاورين شددوا على ضرورة تركيز الشراكة على تنفيذ الجهود والمبادرات المشتركة على الصعيدين القطري والإقليمي.

كما ذكر المحاورون أنه ينبغي زيادة تعزيز التعاون بشــأن القضــايا الشــاملة لعدة قطاعات، مثل المرأة والشباب، وكذلك بشأن الصلة بين السلام والتنمية.




20-13723 (A) 211020 221020



وأبرز فريق التقييم أن السنوات الخمس الماضية قد شهدت تحسنا كبيرا في علاقات العمل بين مبعوثي الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بما يشمل البعثات الميدانية وخارج سياق البعثات. غير أنه لاحظ أن الوقت قد حان لإضفاء طابع مؤسسي على الشراكة على جميع مستويات المنظمتين بغية ضمان تعاون منهجي يمكن أن يصمد أمام أي تغيُّرات مستقبلية في قيادة إحدى المنظمتين أو كلتيهما.

وقد حدد فريق التقييم أن أفضل الأمثلة على الصعيد دون الإقليمي للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات يتجسد في المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة، مثل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. وفي حالات الأزمات، أظهرت هذه المكاتب ميزة نسبية في تنسيق المواقف في الوقت المناسب بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية الإقليمية/الآلية الإقليمية ذات الصلة، مع عملها في الوقت ذاته بشكل وثيق مع مقر الأمم المتحدة.

وفضلا عن ذلك، أثنى فريق التقييم على الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لتشغيل وحدة دعم الوساطة التابعة للاتحاد الأفريقي وشبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة، وكذلك عمل شبكة القيادات النسائية الأفريقية، التي أطلقت في عام 2017.

وأقر فريق التقييم بأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مساندة عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام قد ازداد تدريجيا على مدى العقد الماضي، وهو عنصر قوي من عناصر الشراكة. وقدم الأمين العام في تقريره عن الخيارات المتاحة للإذن بعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي ولتقديم الدعم لهذه العمليات (S/2017/454) توصيات مفصلة بشأن تخطيط تلك العمليات والإشراف عليها. وجاء ذلك التقرير على سبيل المتابعة لتقرير الاستعراض المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للآليات المتاحة لتمويل ودعم عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام المأذون بها من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (A/71/410-S/2016/809)، الذي خلص إلى أنه، رغم إخفاق الجهود الوقائية، فإن المنظمتين قد عملتا معا بفعالية في نشر عمليات دعم السلام، بما في ذلك في بوروندي ودارفور والصومال ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى. غير أن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال عمليات دعم السلام قد واجهت طائفة من التحديات غير المسبوقة التي اعتمدت بشأنها كلتا المنظمتين آليات للتعاون خاصة بالسياق المحدّد. كما لاحظ الاستعراض أن المنظمتين تدركان أهمية وضع إطار عام للتخطيط المشترك، والتكليف بالامتثال لعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي والإشراف عليها.

ومن ناحية أخرى، شهد العقد الماضي أيضا زيادة في الترتيبات الأمنية المخصوصة التي تشمل أساسا قوات عسكرية نشرت لتحقيق الاستقرار في مواقع النزاع في منطقة دون إقليمية، مثل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات التي نُشرت للتصدي لجماعة بوكو حرام والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل التي نشرت لمكافحة جماعات مسلحة مختلفة غير تابعة للدول في جميع أنحاء منطقة الساحل. وتعمل هذه التحالفات بين الدول، القائمة على الدفاع الجماعي عن النفس، خارج الإطار الرسمي للجماعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية.

وأكد فريق التقييم أن هذه التحالفات تطرح تحديات خاصة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي حيث تعمل إلى حد كبير داخل أراضي تلك الدول ويمكنها القيام بعمليات عبر الحدود في إطار مطاردات حثيثة؛ وقد أُنشئت خارج نطاق الحدود الجغرافية للقوات الاحتياطية الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي؛ وتستند إلى

التبرعات، مما يطرح تحديا لقيادة وسيطرة الأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي؛ وهي لا تقدم تقارير إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ولا إلى مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ولا تخضع لمساءلتهما، مع أنهما قد أذنا بقيامها.

ولاحظ فريق التقييم أيضا أن إصلاحات الأمم المتحدة في مجالي الإدارة والسلام والأمن في كانون الثاني/يناير 2019 تساعد على ترشيد التفاعل بين مقر الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وقد أنشأت الإصلاحات منصب أمين عام مساعد لأفريقيا في الهيكل الإقليمي المسؤول عن السلام والأمن، وهو ما يتطابق مع المنطقة الجغرافية التي يشملها الاتحاد الأفريقي. وهناك مكتب واحد مسؤول عن تقديم الدعم الاستراتيجي والسياسي والعملياتي للشراكة، وهو الفريق المعني بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي. كما أنشأ إصلاح الأمم المتحدة دائرة تُعنى بشراكات الدعم ضمن إدارة الدعم العملياتي، تعمل بمثابة مركز تنسيق لدعم عمليات السلام غير التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي.

**العوامل الرئيسية التي تؤثر على الشراكة**

أكد فريق التقييم أن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تتأثر بعدة عوامل هيكلية وبالثقافة التنظيمية. وحدد التقرير العلاقة بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي باعتبارها أحد أهم العناصر في هذه الشراكة، ولكنه أشار أيضا إلى أنه رغم انقضاء عقد من المناقشات والاجتماعات السنوية، فلا يزال ثمة مجال لتحسين هذه المشاركة. وتتركز التحديات في مجال أساليب العمل التي تنظم مشاركة المجلسين، بما في ذلك الزيارات المشتركة، والتصدي للحالة في ليبيا، وتمويل عمليات دعم السلام.

ولاحظ فريق التقييم أن هذه الاختلافات تكمن في تصورات خاطئة متبادلة بشأن أدوار ومسؤوليات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على التوالي؛ وتصوُّر وجود تجاهل لآراء مجلس السلام والأمن.

ونتيجة لذلك، فلن يكون من السهل تحقيق تقارب استراتيجي بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وقد يستمر ذلك في التأثير على التعاون بين المنظمتين. ومع ذلك، فقد أعرب جميع المحاورين عن الحاجة إلى تعميق التعاون بين المجلسين، بأساليب تشمل تحسين مشاركة الدول الأعضاء الأفريقية الثلاث المنتخبة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وتتسم الإجراءات المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لمنع نشوب النزاعات والتصدي لها بالتعقيد بسبب الغموض الذي يكتنف تطبيق مبدأ الولاية الاحتياطية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية التابعة له.

ودعا فريق التقييم إلى زيادة أوجه الترابط والاتساق العملياتي بين عدة أطر تابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي. كما سلّم فريق التقييم بأنه رغم العمل المشترك بين المنظمتين لتعزيز الاستجابة الإنسانية وحقوق الإنسان والتنمية والسلام والأمن، فإن الروابط فيما بين الركائز تتطلب مزيدا من الإيضاح.

وفيما يتعلق ببناء السـلام، وفي حين تعمل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على زيادة اتسـاقهما العملياتي، أشار فريق التقييم إلى أن عدم وجود تحليل وتخطيط متكاملين مشتركين يقوض اتساق جهود بناء السـلام المتعددة الأطراف ولا يلبي توقعات الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق باضـطلاعه بدور أكثر بروزا في بناء السلام.

وفي حين أشـار فريق التقييم إلى التقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في تنظيم الانتخابات، فقد حدد مجالين لا تزال ثمة تحديات قائمة فيهما، وهما: القدرة المحدودة لهيئات إدارة الانتخابات والمحاكم الدستورية؛ وضعف إدارة التحولات السياسية عقب إجراء انتخابات ناجحة.

**مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي**

أنشـأت الجمعية العامة في 1 تموز/يوليه 2010، في قرارها 64/288، مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، لترشيد وجود الأمانة العامة للأمم المتحدة في أديس أبابا، وهو وجود يعالج مسائل السلام والأمن؛ وتعزيز شـراكة الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي في مجال السـلام والأمن؛ وتقديم دعم منسـق ومتسق من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي بشأن كل من مسائل الدعم العملياتي القصيرة الأجل وبناء القدرات المؤسسية على المدى الطويل.

ولاحظ فريق التقييم أنه في حين أن هذه الولاية الواسعة النطاق لا تزال سارية، فإن دور المكتب قد تطوَّر مع تطوُّر الشـراكة، وازداد ذلك بالتوقيع على الإطار المشـترك الذي سـبقت الإشـارة إليه بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن. ومنذ إنشاء المكتب، فقد ركز ملاكه على تقديم الدعم لتخطيط وإدارة عمليات دعم السـلام القائمة التابعة للاتحاد الأفريقي وسـائر البعثات ووضـع سياسات وممارسات مؤسسية في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة وسيادة القانون وحقوق الإنسان وإصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ووجد التقييم تقديرا واسع النطاق للمكتب ودوره بوصفه حلقة الوصل اليومية الرئيسية مع الاتحاد الأفريقي. وأعرب معظم الشركاء عن تأييدهم لتعزيز المكتب وأشاروا إلى الدور المثالي الذي اضطلعت به قيادة المكتب في التعامل مع الشركاء وزيادة تواتر الإحاطات التي تقدم إلى مجلس السـلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وكبار مسـؤوليه. وبناء على ذلك، سـلّم فريق التقييم بضرورة تعزيز الدور التنسيقي الذي يضطلع به المكتب في مجال السلام والأمن.

وفيما يتعلق بالصـلة بين السـلام والتنمية، طلبت وكالات الأمم المتحدة وصـناديقها وبرامجها التي تدعم الاتحاد الأفريقي في مسائل السلام والأمن والتنمية تنسيقا أكثر اتساقا بين المكتب واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن الصلة بين السلام والتنمية. ووافق فريق التقييم على الأمر التوجيهي الصادر عن رئيسة ديوان الأمين العام في 21 آذار/مارس 2019 بشأن تنسيق ركائز الشؤون السياسية، والسلام والأمن، والتنمية من خلال المكتب واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، على التوالي.

ولضـمان تنسيق الدعم المقدم من المكتب، أوصـى فريق التقييم بإنشاء آلية مشتركة بين الإدارات تربط بين جهات التنسيق التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام وإدارة الدعم العملياتي، وغيرها من الإدارات والوكالات، بهدف تقديم دعم منسق وشامل إلى المكتب.

## التوصيات

بعد إجراء مشاورات مع مختلف أصحاب المصلحة الرئيسيين، يوصي فريق التقييم بجملة أمور، منها إعادة ترتيب أولويات مجالات التعاون. ويوصي بأن تعطي المنظمتان، في الأجلين القصير والمتوسط، الأولوية لعدد محدود من المجالات التي يمكن أن تؤدي إلى تعاون ملموس على الصعيدين القطري والإقليمي. وفي هذا الصدد، يوصي بإعادة ترتيب أولويات نطاق الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن للتركيز على الوقاية والوساطة واستدامة عمليات السلام ودعم السلام، مع تعزيز المجالات الشاملة لعدة قطاعات، بما في ذلك المجالات المتصلة بالشؤون الجنسانية والمرأة، والسلام والأمن، فضلا عن الصلة بين السلام والتنمية. ويوصي فريق التقييم كذلك بمواءمة الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من خلال وضع استراتيجية شاملة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تضم مختلف الأطر القائمة، لأن ذلك من شأنه أن يحسن الاتساق والتنسيق الداخليين بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ويوصي أيضا بأن تعزز الأمم المتحدة دعمها لأطر الاتحاد الأفريقي ومبادراته وآلياته القارية وأن تعزز قدرتها على تعزيز مشاركة المرأة وحمايتها على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي. ويوصي فريق التقييم أيضاً بالإجراءات التالية، على النحو المبين أدناه.

1 - **التقارب الاستراتيجي بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي** - يوصي فريق التقييم بأن يوائم المجلسان برامج عملهما ويحققان تسلسلها لتيسير المواقف التي يتخذها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والإسهام في القرارات التي يتخذها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الموضوع نفسه. ويوصي بأن ييسر المكتب التفاعل غير الرسمي المنتظم بين ممثلي الدول الأعضاء في مجلس الأمن في أديس أبابا وأعضاء مجلس السلام والأمن، بهدف تحسين التفاهم والتعاون بين المجلسين. ويمكن استكمال ذلك بمبادرات مماثلة في نيويورك، تيسّرها بعثة المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، ينبغي للأمم المتحدة، بالتشاور مع الاتحاد الأفريقي، أن تضفي الطابع المؤسسي على حلقة العمل التي عقدتها لجنة خبراء مجلس السلام والأمن في نيويورك لمناقشة أساليب عمل مجلس الأمن على أساس سنوي، وأن تنظر في تيسير الزيارات العكسية التي يقوم بها خبراء مجلس الأمن إلى مجلس السلام والأمن.

2 - **منع نشوب النزاعات** - يوصي فريق التقييم بأن تستفيد المنظمتان من نظمهما القائمة من أجل إعداد تحليلات شهرية للإنذار المبكر وخيارات للعمل المبكر. وينبغي أن تشمل اجتماعات استكشاف الآفاق، عندما يتسنّى ذلك، إنشاء مكاتب إقليمية في مقر الأمم المتحدة والمكاتب الإقليمية للأمم المتحدة، فضلا عن مكاتب متخصصة ومواضيعية وجماعات اقتصادية إقليمية/آليات إقليمية، إلى جانب مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. ويوصي فريق التقييم أيضا بإنشاء مكاتب إقليمية تابعة للأمم المتحدة تكون أكثر اكتمالا لتيسير جهود الوقاية والوساطة، حيثما يكون ذلك مجديا. وإضافة إلى ذلك، يوصي بأن تعد المنظمتان تقريرا مشتركا عن حالة منع نشوب النزاعات في أفريقيا، بما في ذلك تعزيز القدرات المحلية والوطنية والإقليمية في مجال الوقاية في أفريقيا.

3 - **الانتخابات والحوكمة** - يقترح فريق التقييم أن تستكشف الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي السبل التي يمكن من خلالها أن يعززا معا قدرات الهيئات الوطنية لإدارة الانتخابات والمجالس الدستورية. ويشجع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على النظر في خيارات لدعم الدول وتقديم المشورة إليها بشأن كيفية وضع أطر تيسر الانتقال الديمقراطي من حكومة منتخبة إلى أخرى.

4 - **مساندة عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام** - يوصي فريق التقييم بأن تضع الأمم المتحدة نموذجا للدعم يستفيد من الدروس المستخلصة من عمليات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي القائمة في بيئات النزاع المعقدة، بما يكفل أن تكون الأمم المتحدة شريكا ومقدِّما للخدمات في الوقت نفسه لصالح عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام. ويُشجِّع على أن تبذل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي جهودا مُعجّلة لمواصلة تطوير عملية اتخاذ القرار بالتشاور (عمليات التخطيط والإبلاغ والاستعراض المشتركة)؛ والإدارة المالية (مشاريع الميزانية المشتركة والإبلاغ المشترك)؛ وأطر الاتحاد الأفريقي للامتثال (القانون الدولي الإنساني، وحقوق الإنسان، والسلوك/الانضباط). ويوصي فريق التقييم كذلك بأن تعزز الأمم المتحدة جهودها الرامية لمساعدة الاتحاد الأفريقي في وضع سياسات وتوجيهات استراتيجية بشأن تسيير عمليات حفظ السلام، ولا سيما تكوين القوات والتخطيط السابق للنشر واحتياجات التدريب، لكفالة الاستعداد العملياتي والقيادة والسيطرة على نحو ملائم.

5 - **الترتيبات الأمنية الناشئة والمخصوصة** - استنادا إلى الدروس المستفادة من بعثات من قبيل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، فضلا عن قوة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، يوصي فريق التقييم بأن تنظر الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في إجراء استعراض مشترك للترتيبات الأمنية المخصوصة، بما في ذلك العوامل التمكينية مثل وحدة القيادة واستخدام القوة وخيارات الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ويدعو فريق التقييم إلى أن تواصل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي زيادة مشاركتهما مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية، وأن تعزز هذه الترتيبات الأمنية المخصوصة التقيد بالإجراءات والمعايير المطلوبة من جميع القوات والوحدات والأفراد العاملين في عمليات دعم السلام التي يُصدر بها الاتحاد الأفريقي تكليفا والتي يأذن بها.

6 - **بناء السلام** - يحدد فريق التقييم الحاجة إلى تجاوز التعاون القائم على التركيز على المشاريع مع الاتحاد الأفريقي والانتقال صوب التنسيق والتنفيذ الفعالين للوقاية الهيكلية على الصعيد القطري. ويوصي فريق التقييم أيضا بأن تقوم الأمم المتحدة ببذل جهود الدعوة لدى البنك الدولي والاتحاد الأوروبي لإدماج الاتحاد الأفريقي إدماجا كاملا في تقييمات بناء السلام المتعددة الأطراف، مثل تقييمات جهود الإنعاش وبناء السلام، من أجل تولي زمام الأمور وتحقيق الاتساق.

7 - **تطبيق واضح ويمكن التنبؤ به لمبدأ الولاية الاحتياطية** - يوصي فريق التقييم بتعزيز الاتساق القاري من خلال إشراك رؤساء الجماعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية في الاجتماعات الرفيعة المستوى المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي التي تعقد كل سنتين. ويشير أيضا إلى أن مشاركة الأمم المتحدة مع كل من الجماعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية والاتحاد الأفريقي من شأنه أن يشجع الاتساق القاري ويكفل التنسيق الكافي.

**ملاحظات**

أود أن أعرب عن امتناني العميق لمفوضية الاتحاد الأفريقي وأعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجموعة الدول الأفريقية وممثلي الاتحاد الأوروبي والشركاء الدوليين الآخرين على التعاون والدعم القويين المقدمين لفريق التقييم.

وإني أتفق تماما مع ما خلص إليه فريق التقييم من أن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي هي إحدى أهم العلاقات في مجال السلام والأمن الدوليين وتعد حجر زاوية في تعددية الأطراف. وإن التحديات الراهنة التي تواجه القارة الأفريقية في مجال السلام والأمن معقدة للغاية، ولا يمكن للأمم المتحدة ولا للاتحاد الأفريقي أن يواجها هذه التحديات بمفردهما. ولذلك فإن الشراكة أمر أساسي.

وفضلا عن ذلك، أُحيط علما بتوصية فريق التقييم التي مفادها أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي يحتاجان إلى مواءمة برامج عملهما وتحقيق تسلسلها قدر الإمكان من أجل تيسير المواقف التي يتخذها مجلس السلام والأمن وإرشاد القرارات التي يتخذها مجلس الأمن بشأن المواضيع نفسها. وفي هذا الصدد، إنني أرحب بتنفيذ الالتزام الذي قطعه مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعهما الاستشاري السنوي الثاني عشر، الذي عقد في نيويورك في 19 تموز/يوليه 2018، لا سيما اعتزامهما الاتفاق على طرائق الزيارات المشتركة في أفريقيا. وتقف الأمانة العامة للأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم في هذا الصدد. ويمكن للدول الأعضاء الأفريقية الثلاث المنتخبة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن تضطلع بدور رئيسي في تعزيز الاتساق بين المجلسين.

وأعتقد أن منظمتينا وأعمالنا في أفريقيا ستستفيد من مواصلة إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون بين منظمتينا على جميع المستويات، وتحقيقا لهذه الغاية، وعقب انتخاب مفوضي مفوضية الاتحاد الأفريقي، سأبحث معهم إمكانية عقد معتكف لكبار القادة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتعزيز الشراكة.

وينبغي أن تُستكمل هذه الجهود باستدامة التزامنا بالعمل معا، بما في ذلك من خلال التقييمات المشتركة والتخطيط والمعتكفات ومسارات العمل المشترك وحلقات العمل. وينبغي لنا أيضا أن نستكشف إمكانية توسيع نطاق برنامج تبادل المعارف والخبرات، الذي يركز حاليا على تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجال مسائل الدعم العملياتي، ليشمل مجالات أخرى.

وإضافة إلى ذلك، فإنني أؤيد التوصية بإعادة ترتيب أولويات الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، من أجل التركيز على منع النزاعات والوساطة واستدامة السلام وعمليات دعم السلام، مع تعزيز مشاركة النساء والشباب في جدول أعمال السلام والأمن، فضلا عن المجالات الشاملة الأخرى، مثل تغير المناخ. وأوافق على أن مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية الكاملة الأركان ستكون هامة في تيسير جهود منع النزاع والوساطة بالتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية. وفي هذا الصدد، قررتُ إنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوكالات معنية بالشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لمتابعة تنفيذ توصيات فريق التقييم، بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز الصلة بين السلام والتنمية، بدعم من أنشطة حقوق الإنسان والأنشطة الإنسانية.

وإني أوافق على التوصية بوضع استراتيجية شاملة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تضم مختلف أطر الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتحسين الاتساق الداخلي والتنسيق والنهج الشامل لعدة ركائز الذي تتبعه الأمم المتحدة في العمل مع الاتحاد الأفريقي.

وفي هذا الصدد، أوافق على توصية فريق التقييم التي تفيد بأنّ مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي سيستفيد من الحصول على قدرات إضافية لتمكينه من أداء ذلك الدور التنسيقي على نحو أكثر فعالية. وأحيط علما أيضا بعدم تواؤم القدرات لدى المنظمتين وبعبء التعاون الواقع على عاتق الاتحاد الأفريقي وأعتزم إجراء عملية مسح لآليات التعاون والتنسيق القائمة لتحديد مجالات الترشيد والتبسيط.

ومع مراعاة أن الحصول على مساهمات الأمم المتحدة المقررة لمساندة عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام سيظل يشكل تحديا، فإنني أعتقد أن قدرتنا على التصدي بفعالية للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن في القارة ستستفيد كثيرا من اتباع نهج أكثر تنظيما لتقاسم الأعباء. وفي هذا الصدد، يسرني أن ألاحظ توسيع دور الأمم المتحدة في مجال الدعم العملياتي من شريك فحسب إلى شريك ومقدم خدمات في الوقت نفسه لصالح الاتحاد الأفريقي، والاستثمار، من أجل ذلك، في وضع نموذج لمساندة عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام.

وبغض النظر عن الأداة المستخدمة، فلا بد من تحقيق هذا الهدف، إما من التبرعات أو من أنصبة الأمم المتحدة المقررة. ويحدوني الأمل، بعد تقرير التقييم الحالي، في أن تتسنّى موافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على ترتيب يتعلق بهذا الغرض، يلبي التوقعات المشروعة للاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات التي ما فتئت تقدم تضحيات هائلة في سبيل تحقيق السلام والأمن في أفريقيا. وفي غضون ذلك، فإنني أعتزم وضع نموذج دعم خاص بالأمم المتحدة لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، وذلك بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي، ضمن إطار الولايات القائمة.

ويجب أن تقوم الشراكة المستدامة على أساس الثقة بين المنظمتين، وستتطلب تحسين التعاون بين الجهات الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وإني أؤيد تأييدا تاما الاقتراح بإجراء استعراض منتظم للشراكة تُجريه الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي معا. ومن المرجح أن يؤدي الرصد المشترك للشراكة واستعراضها إلى تمكين المنظمتين من تحقيق تقدم مُعجّل والحصول على دعم إضافي. وفي غضون ذلك، فإني أعتزم أن أشاطر قيادة مفوضية الاتحاد الأفريقي موجزا تنفيذيا للتقييم الاستراتيجي المستقل لالتماس تعليقاتها والتزامها بتنفيذ التوصيات.

ويحدوني أمل صادق في أن يتواصل تعزيز الشراكة بين منظمتينا. فقد أُنجز الكثير، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يمكن فعله. ومن ثم، فإني أحث مجلس الأمن على مواصلة دعم تعزيز هذه الشراكة، ولا سيما توصيات تقرير التقييم هذا.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

*(توقيع)* أنطونيو **غوتيريش**